

التعليمات العامة للنيابات بشأن التفتيش

مادة ٣١١

التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق التى تهدف الى ضبط أدلة الجريمة موضوع التحقيق وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة، من اجل إثبات ارتكاب الجريمة أو نسبتها الى المتهم، وتنصب على المتهم والمكان الذى يقيم فيه، ويجوز ان يمتد الى أشخاص غير المتهمين ومساكنهم وذلك بالشروط والأوضاع المحددة فى القانون.

مادة ٣١٢

يقصد بالشخص كمحل قابل للفتيش كل ما يتعلق بكيانه المادي، وما يتصل به مما يرتديه من ملابس أو ما يحمله من أمتعة وأشياء منقولة أو ما يستعمله كمكتبة الخاص أو متجره أو سيارته الخاصة .

مادة ٣١٣

المسكن هو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة وينصرف الى توابعه كالحديقة وحظيرة الدواجن والمخزن، ويمتد الى الاماكن الخاصة التى يقيم فيها الشخص ولو لفترة محدودة من اليوم كعيادة الطبيب ومكتب المحامى، ولا تسرى حرمة الاماكن الخاصة على المزارع والحقول غير المتصلة بالمساكن.

مادة ٣١٤

يختلف التفتيش كإجراء من اجراءات التحقيق عن بعض الصور الأخرى التى تختلط به، وهى التفتيش الوقائي والتفتيش الادارى ودخول المنازل، لغير التفتيش.

مادة ٣١٥

يجب البدء باتخاذ اجراءات التفتيش بمجرد الوصول الى محل الحادث على ان يقوم أعضاء النيابة أنفسهم باجرائه كلما دعت الظروف الى ذلك، ويجوز لهم ان يندبوا احد مأموري الضبط القضائي للقيام به مع مراعاة ما تقتضيه أهمية التفتيش المطلوب في اختيار من يندب له ولا يجوز بأية حال من الأحوال ندب احد من غير مأموري الضبط القضائي لإجراء التفتيش.

مادة ٣١٦

يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن باجراة لشخص المتهم أو في مسكنه ان يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته ان جريمة (جناية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين، وان يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر تعرض التحقيق لحرته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بالجريمة، ولا يلزم ان يتولى رجل الضبط التحريات بنفسه أو ان يكون على معرفة سابقة بالشخص ذاته بل له ان يستعين بمعاونيه من رجال السلطة العامة المرشدين.

ولا يشترط لإجراء التفتيش ان يكون مسبقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

مادة ٣١٧

يحق للنياية العامة ولقاضي التحقيق تفتيش شخص المتهم أو مسكنه متى توافرت الشروط المنصوص عليها في القانون.

ويجوز لقاضي التحقيق تفتيش شخص غير المتهم أو منزله متى اتضح توافر دلائل قوية على انه يخفي أشياء تفيد في كشف الجريمة

كما يجوز للنياية تفتيش شخص غير المتهم أو منزله بالشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة، وذلك عند مباشرتها تحقيق جناية مما تختص بنظرة محكمة امن الدولة العليا.

مادة ٣١٨

لا تتقيد النيابة العامة فى التفتيش الذى تأذن به بما يراد فى طلب الأذن، فلها ان تأذن بتفتيش شخص أو مسكنه، دون ان يطلب مأمور الضبط المأذون له تفتيش المسكن.

مادة ٣١٩

يجب ان يصدر الأمر للتفتيش كتابيا من عضو النيابة المختص مكانيا، وان يصدر لأحد مأمورى الضبط القضائى المختصين مكانيا ونوعيا، ولا يشترط ان يعين المأمور بالاسم، ويجوز ان للمأمور المأذون له بنذب غيره من مأمورى الضبط المختصين لتنفيذ الأذن، ولا تلزم الكتابة فى أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل لان من يجرى التفتيش فى هذه الحالة يجريه باسم النيابة العامة الآمرة به لا بأسم من نذب له، ويجب ان يتضمن أمر النذب من أصدره ووظيفته وتاريخ وساعة صدوره واسم أو أسماء المقصودين بالتفتيش وان يحدد له فترة معقولة، يمكن تجديدها عند انقضائها بغير تنفيذ، ويذيل الأمر بتوقيع من أصدره.

مادة ٣٢٠

توجب المادتان الأول ٤٤ من الدستور و٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تسبب الامر بدخول المسكن أو تفتيشه، وان كانتا لم تشترط قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب ان يكون عليها الامر بالتفتيش الا انه لا يعنى أعضاء النيابة بتحرير ذلك الامر، وان يقسطوه حقه من التسبب وان يقيموه على أسباب شاملة للواقعة التى دلت عليها الأوراق، ومستظهرة للدليل القائم فيها، وطبيعة الجريمة وتكييفها القانونى استجلاء لتوافر الجرم أو الجرائم المسوغة لتفتيش المنازل قانونا، وبالجملة الاحاطة عن بصر وبصيرة وكل من شأنه ان يكشف عن اقتناع الامر واطمئنانه عن قيام الجريمة وجدية الاتهام المائل فيها.

مادة ٣٢١

يجوز للنيابة العامة بعد التحريات التى تقدم من الشرطة ان تأمر بتفتيش شخص معين ومن قد

يتصادف وجوده معه وقت التفتيش أساس مظنة اشتراكه معه فى الجريمة التى اذن بالتفتيش من اجلها، دون الحاجة الى ان يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو ان يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الأذن وحصول التفتيش.

مادة ٣٢٢

لا يبيح النذب بالتفتيش لمأمور الضبط القضائى ان ينفذه سوى مرة واحدة فقط اذا ان أمر النذب ينتهى مفعوله بتنفيذ التفتيش المطلوب فإذا طرأ ما يسوغ إعادة التفتيش وجب اصدار أمر جديد ولا يلزم فى هذه الحالة تقديم تحريات جديدة وتكون الإحالة الى التحريات السابقة صحيحة ومنتجة لأثرها قانونا.

مادة ٣٢٣

لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى الأذن بالتفتيش ان ينفذه ولو كان المأذون قد نذب لذلك، ما دام هذا النذب قد حصل بغير سند من الأذن.

مادة ٣٢٤

اذا كان النذب لم يعين اسم مأمور الضبط المأذون بالتفتيش فيجوز لأى مأمور ضبط قضائى مختص تنفيذه.

مادة ٣٢٥

لمأمور الضبط القضائى ان يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستعانة بأعوانه من مأمورى الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة، بحيث يكونون تحت بصره.

مادة ٣٢٦

متى صدر أمر ندب تفتيش متهم فلأمور الضبط القضائي ان ينفذ هذا الامر أينما وجده، ولا يكون للمتهم ان يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش فى منزل شخص آخر لا الدفع بحرمة المسكن انما شرع لمصلحة صاحبه.

مادة ٣٢٧

لا يجوز لغير أعضاء النيابة العامة تفتيش مقار نقابة المحامين ونقابات الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها، ويكون ذلك بحضور نقيب المحامين أو رئيس النقابة الفرعية أو من يمثلها، كما لا يجوز تفتيش مكاتب المحامين الا بمعرفة احد أعضاء النيابة. ولا يصح بأي حال من ان يندب احد مأمورى الضبط القضائي من غير أعضاء النيابة العامة - للقيام بأحد الاجراءات سالفه البيان - كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بها من تلقاء نفسه فى حالة التلبس طبقا للمادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية.

مادة ٣٢٨

لا يجوز ان يضبط لدى محامى المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لايهما لأداء المهمة التى عهد إليه بها أو المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية

مادة ٣٢٩

لا يجوز تفتيش دور السفارات ومنازل السفراء ورجال السلك السياسي.

مادة ٣٣٠

لا يجوز تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من أمارات قوية انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويشترط لاتخاذ هذا الاجراء الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضى

الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق ويكفى ان يثبت القاضي إطلاعه على التحريات المقدمة للحصول على الامر وان يفصح عن اطمئنانه الى كفايتها ولا يلزم حصول النيابة على أمر القاضي الجزئي باجراء هذا التفتيش اذا باشرت التحقيق فى جناية مما يختص بنظرة محكمة امن الدولة العليا.

مادة ٣٣١

للزوجة التى تساكن زوجها صفة أصلية فى الإقامة بمسكن الزوجية لان المسكن فى حيازتها وهى تمثل زوجها فى هذه الصفة وتثوب عنه بل وتشاركه فيه، ولا يمكن ان يعد المسكن بالتالي لغيرها اذا متهمة فى الدعوى ومن ثم لا يستلزم الامر اصدار اذن من القاضي الجزئي بتفتيشه.

مادة ٣٣٢

يعطى القاضي الجزئي الامر بالتفتيش للنيابة العامة، لكى تتولى تنفيذة بنفسها أو بواسطة من تدبه من مأمورى الضبط القضائي، ولا يجوز القاضي إعطاء هذا الامر مباشرة لمأمور الضبط بناء على طلبه.

مادة ٣٣٣

ويجوز للنيابة تكليف أى من مأمورى الضبط القضائي بتنفيذ الامر الصادر بالتفتيش من القاضي الجزئي، ولا يشترط ان يكون هذا التكليف بتنفيذ الامر مسيبا.

مادة ٣٣٤

اذا اقتضى التحقيق تفتيش سفينة حربية موجودة فى ميناء الإسكندرية فيجب إخطار رئيس إدارة البحرية (إدارة نائب الأحكام) قبل البدء فى التفتيش ليندب احد الضباط للحضور اثناء اجرائه اما اذا كانت السفينة المطلوب تفتيشها فى أى ميناء مصري آخر فيكون الأخطار لأقدم قائد بحري فى الميناء أو القائد السفينة المذكورة ان لم يوجد قيادة بحرية فى الميناء.

مادة ٣٣٥

يجب على النيابة الرجوع الى المحامى العام للنيابة الكلية أو رئيسها فى كل حالة يطلب فيها تفتيش مساكن الممولين لضبط دفاتر أو أوراق تتعلق بجريمة من جرائم الضرائب.

مادة ٣٣٦

إذا اتهم احد العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدي بالاستيلاء على أشياء من ممتلكات هذه الهيئة أو اختلاسها وكان ذلك فى جهة بها مكتب ضابط قضائى تابع للهيئة واستلزم التحقيق تفتيش منزل المتهم فيجب على عضو النيابة لإجراء هذا التفتيش الضابط القضائى المختص، ما لم تقتضى ظروف الدعوى اجراء التفتيش على غير ذلك الوجه كأن تكون الجهة المطلوب التفتيش فيها لا يوجد بها مكتب ضابط قضائى وعندئذ يجوز ندب رجال الشرطة لإجراء ذلك التفتيش بمعرفة مأمورى الضبط القضائى.

مادة ٣٣٧

لا يجوز لمأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم من تلقاء نفسه الا فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر، وبشرط وجود دلائل كافية على اتهامه بالجريمة المتلبس بها.

مادة ٣٣٨

التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا تخص مرتكبها مما سمح لمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة.

مادة ٣٣٩

يقتضى تفتيش المتهم الحد من حريته الشخصية بالقدر اللازم لتنفيذه دون ان يمتد ذلك الى

النيل من سلامة الجسم أو غيرها من الحقوق الملازمة لشخصيته، فإذا أخفى المتهم الشيء فى موضع العورة منه فلا يجوز المساس بها، ولكن يجوز فى هذه الحالة الالتجاء الى الطبيب لإخراج هذا الشيء بوصفه خبيراً يقدم خبرته فى ضبط الدليل بوسيلة لا يستطيع الشخص العادى القيام بها

مادة ٣٤٠

إذا قام قاضى التحقيق أو عضو النيابة بتفتيش منزل المتهم، وجب ان يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه ان أمكن ذلك، فإذا تعذرت الإجابة لرفض المتهم أو غيابه وعدم امكان الاتصال به، أمكن اجراء التفتيش بدون حضور احد فإذا حصل التفتيش فى منزل غير المتهم وجب دعوة صاحبة للحضور بنفسه أو بواسطة من ينيبه عنه ان أمكن ذلك، ويقصد بصاحب المكان فى هذا الصدد حائزة الفعلى.

وتسرى ذات الأحكام بالنسبة لمأمور الضبط القضائى الذى يجرى التفتيش بناء على ندب سلطة التحقيق.

مادة ٣٤١

إذا قام بتفتيش المكان مأمور الضبط القضائى من تلقاء نفسه فى الحالات التى يجيزها القانون، فان التفتيش يجب ان يكون بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك، والا فيجب ان يكون بحضور شاهدين يكونا بقدر الامكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك فى المحضر.

مادة ٣٤٢

إذا كان محل التفتيش أنثى، ان يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى ويجوز اجراء التفتيش بمعرفة مأمور الضبط إذا لم يصل الى المواضع الجسمانية للمرأة التى لا

يجوز له الاطلاع عليها ومشاهدتها فإذا التقط مأمور الضبط الشيء من بين أصابع المتهمه امسك بيدها وفتحها عنوة لأخذ ما بداخلها كان التفتيش صحيحا.

مادة ٣٤٣

إذا ظهر عرضا اثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائى ان يضبطها، ويشترط لذلك ان تظهر الأشياء المطلوبة عرضا اثناء التفتيش المتعلق بالجريمة موضوع التحقيق ودون سعى يستهدف البحث عنها، والا يكون العثور عليها نتيجة التعسف فى تنفيذ التفتيش بالبحث عن أدلة جريمة أخرى غير التى يدور التحقيق بشأنها.

مادة ٣٤٤

يجوز اجراء التفتيش فى أى وقت ليلا أو نهارا اذا ان التشريع المصرى لم يقيد اجراء التفتيش بوقت معين كما لا يجوز تفتيش المتهم المأذون بتفتيشه فى أى مكان وجد فيه طالما كان ذلك المكان فى دائرة اختصاص مجرى التفتيش ومصدر الأذن.

مادة ٣٤٥

يجوز تفتيش الشخص برضائه كما يجوز تفتيش المكان برضاء حائزة أو من ينوب ويعتبر الوالد الذى يقيم مع ولده بصفة دائمة حائزا للمكان الذى يقيم فيه.

مادة ٣٤٦

يتبع فى شأن الضبط الأشياء وعرضها على المتهمين وتحريزها ووضع الأختام عليها وفض الاحتراز الخاصة بها وإرسالها للتليل، وغير ذلك من الاجراءات الخاصة بها، وكذلك فيما يتعلق بمراقبة المحادثات وأجراء التسجيل للأحداث، الأحكام الخاصة بالأدلة المادية والمبينة فى المواد من ٦٧١ الى ٧١٣ من هذه التعليمات.

مادة ٣٤٧

يجوز لموظفي الجمارك الذين أضفت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي فى اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والأشخاص ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا ما قامت لديهم دواعي الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التفتيش المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وتقوم الشبهة عند توافر الحالة الذهنية التى يصح معها فى العقل القول بمظنة التهريب.

مادة ٣٤٨

يجوز لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية و والاقتصاد ولسائر مأمورى الضبط القضائي فى حالة الاشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥، ٦ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ولا يشترط لإجراء التفتيش فى هذه الحالات استصدار اذن من النيابة، على ان يجرى التفتيش الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحفظة أو قسم أو مركز أو نقطة شرطة على حسب الأحوال.

وللموظفين المذكورين فى جميع الأحوال اخذ العينات اللازمة لإجراء التحليل والمقارنات والمراجعة.

مادة ٣٤٩

لضباط السجن حق تفتيش أى شخص يشبهه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم

مادة ٣٥٠

التفتيش الوقائي هو الذى يهدف الى تجريد المقبوض عليه مما يحمله من أسلحة أو أدوات أخرى

قد يستعين بها على الإفلات من القبض عليه.

مادة ٣٥١

يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش الشخص قبل إيداعه السجن، تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق، باعتبار ذلك من وسائل التوقى والتحوط من شر قبض عليه اذا ما سولت له نفسه - التماسا بالفرار - ان يعتدي على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو نحوه.

مادة ٣٥٢

توجب المادة ٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وان يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة.

مادة ٣٥٣

التفتيش الذى يجريه حارس السجن له بحثا عن ماهية المنوعات التى نما الى علمه أنها وصلت إليه اثناء وجوده بالمحكمة، هو اجراء ادارى تحفظي لا ينبغي ان يختلط بالتفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم باجرائه ويعتبر ما يسفر عنه من دليل ثمرة اجراء مشروع يمكن الاستشهاد به.

مادة ٣٥٤

ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث فى جيوب الشخص الغائب عن صوابه قبل نقله الى المستشفى لجمع ما فيها وتعرفه وحصره هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تملئها على رجال الإسعاف الظروف التى يؤذن فيها خدماتهم وليس من شأنه ان يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذى يقومون بإسعافه، فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد به الشارع الى اعتباره عملا من أعمال التحقيق.

مادة ٣٥٥

يعد من قبيل التفتيش الاداري تفتيش عمال المصانع عند خروجهم وما يعثر عليه من أدلة الجرائم اثناء تتوافر به حالة التلبس، ويكون التلبس مبنيا على عمل مشروع.

مادة ٣٥٦

يجوز لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو اجراء ادارى لا يتعدى ذلك الى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة

والعبرة فى المحال العامة ليست بالأسماء التى تعطى لها، ولكن بحقيقة الواقع

مادة ٣٥٧

إذا أدرك مأمور الضبط القضائى بحسه عند دخولة المحال المبينة بالمادة السابقة وقبل التعرض للأشياء المغلقة كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش، فيكون التفتيش فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس، لا على حق ارتياد المحال العامة والأشراف على تنفيذ القوانين واللوائح.

مادة ٣٥٨

لرجال السلطة العامة دخول المنازل فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك.

مادة ٣٥٩

يجوز لمأمور الضبط القضائى دخول المنازل بقصد تعقب صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة لان الضرورة هى التى اقتضت تعقبه فى المكان الذى وجد به.